اقتصاد

رسالة إلى رئيس الحكومة

المحرر الاقتصادي

يبدو أن معظم الزملاء في الوسط الإعلامي متفقون على حقيقة أن رئيس الحكومة عماد خميس منفتح على وسائل الإعلام، خلافاً لرؤساء الحكومات السابقة، معيداً الأمور إلى نصابها نسبياً، فالإعلام لزاماً عليه أن يكون مطلعاً على ما يدور في مكاتب الحكومة، ومشاركاً في نقل الرأي والرأي الآخر، وملاحقة بؤر التلاعب والفساد والأخطاء.
ومن خلال التعامل المباشر، يمكننا الجزم بأن رئيس الحكومة خميس أكثر من منفتح على الإعلام، بل محرض للإعلاميين ليأخذوا دورهم الفاعل والمؤثر في الحكومة، لذا كنا نجلس إلى جانب الوزراء على طاولة الاجتماعات خلال الأيام الماضية، وكان يطلب منا رئيس الحكومة المشاركة بتقديم الآراء حول القضايا المطروحة للنقاش في الجلسات الاقتصادية، ويتعامل معنا كشركاء حقيقيين.
والمهم إلى جانب ذلك، توجيهه للوزراء والمسؤولين بالانفتاح على الإعلام والتعاون معه.. وهنا تكمن المشكلة، التي يبدو أنها لم تصل رئيس الحكومة حتى اليوم بالشكل الصحيح. إذ إن العديد من وزراء الحكومة غير متعاونين أبداً مع الإعلام، بل بعضهم معوق للعمل الإعلامي، وبعضهم الآخر يتعامل بعداوة مع أي وسيلة إعلامية باستثناء بعض أذرعهم في الوسط، وهم قلائل.
ما يعني أن العديد من الوزراء يفسدون الإعلام والعلاقة معه بسلوكهم المغاير لسلوك رئيس الحكومة، والمتجاهل لتوجيهاته وتوصياته المتكررة، وهو الذي أحضر الصحافة إلى قاعة الاجتماعات الاقتصادية التي جرت العادة أن تكون مغلقة.
لذا نطلب من رئيس الحكومة عماد خميس، التعميم الملزم لجميع الوزارات والجهات المعنية بالتعاون مع جميع وسائل الإعلام، وإلغاء جميع التعاميم التي صدرت مؤخراً لكونها تعوق عمل الإعلام، لغايات ونيات غير مفهومة، فقد تكون أخطاء أو سوء تقدير إدارياً، أو للتغطية على بعض الشبهات هنا وهناك.
وعلى السادة الوزراء أن يكونوا متفهمين للدور الحقيقي للإعلام، ووظائفه في المجتمع، فلا «يزعل» وزير من عنوان يصفه بـ«الحاد»... ولا «يحرد» آخر من فتح ملف لا يرغب في فتحه... ولا ينزعج مسؤول من صحفي لأنه لا يكتب كما يملى عليه من الفكرة إلى العنوان مروراً بالنص.
ولكي لا يذهب الصالح مع الطالح، يجدر بنا الإشارة إلى وجود وزراء ومسؤولين جدد في الحكومة منفتحين على الإعلام ومتعاونين معه ويتعاملون مع الإعلاميين بكل مودة واحترام.

مواقف متكررة:

- بعض الوزراء والمسؤولين يسألون الصحفي بمجرد الاتصال بهم: «من أين أتيت برقم الموبايل؟»
- البعض الآخر يرفض التصريح والتوضيح، وعندما ننشر يتهمون الصحافة بعدم المهنية وعدم عرض الرأي والرأي الآخر.
- وزارء يمنعون المديرين التابعين لهم سواء في الإدارة المركزية أو المؤسسات إعطاء المعلومات.

أقوال قد تكون مفيدة:

- قال المستثمر العالمي وارن بافيت: «يزداد مستوى ذكاء المجتمع مع ازدياد مستوى ذكاء الصحافة، لكن هناك فئة لا تريد مجتمعاً يتمتع بالذكاء وهم الذين يحاولون إخفاء أمر ما».
- قال الصحفي سيمور هيرش أثناء مؤتمر حول الصحافة الاستقصائية: «أستطيع أن أؤكد أننا من يصلح الأمور وليس الحكومات».

تأسيس اتحاد للمصارف معطل في وزارة العمل

خميس يفتح سقف الحوار مع المصارف الخاصة ويطالب بالثقة.. ويمهل العامة شهراً لتحسين أوضاعها وإلا!

الوطن

أكد حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام لـ«الوطن» أن أرباح المصارف الناجمة عن تقييم مراكز القطع الأجنبي ليست محققة، وسببها ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الليرة السورية، وليس العمل الأساسي المصرفي، لذا فهي تعالج وحدها ببند في قائمة الدخل، وهي غير خاضعة للضريبة، ولا يمكن توزيعها على المساهمين في المصارف، إذ إن الربح الأساسي هو الناجم عن خدمات البنك الأساسية المعروفة.
مشدداً على أن مراكز القطع الأجنبي كانت بمنزلة بوليصة تأمين للمصارف خلال انخفاض قيمة الليرة السورية عبر سنوات الحرب على سورية، لكونها موجودة بالعملات الأجنبية، وهو ما ساهم بصمود القطاع، مشيراً في تصريحه لـ«الوطن» إلى أن معالجة موضوع الأرباح غير المحققة الناجمة عن إعادة تقييم مراكز القطع الأجنبي تحتاج إلى قرار ذي صبغة قانونية، ولكن من غير المناسب استصداره حالياً خوفاً من تطورات جديدة في سعر الصرف.
بدوره الرئيس التنفيذي لبنك البركة سورية محمد الحلبي أكد لـ«الوطن» أن حلّ قضية الأرباح غير المحققة الناجمة عن إعادة تقييم مراكز القطع الأجنبي ممكن عن طريق استخدامها لزيادة رأسمال المصارف، وهذا أمر جيد، ومن شأنه تعزيز رأسمال المصرف، ما يتيح له زيادة نشاطه في الاقتصاد – تعمل المصارف بالرفع المالي أي إنها تقرض عدة مرات أكثر من رأسمالها، فكلما زاد رأس المال تزداد القروض- وبحسب تأكيدات الحلبي لـ«الوطن» يدرس هذا الخيار في مصرف سورية المركزي حالياً، ولكن هناك تريثاً في الإقرار خوفاً من حدوث تطورات جديدة في سعر الصرف، ما يعيد المشكلة إلى نقطة البداية، ولكن بظروف وتكاليف جديدة.
جاء ذلك على هامش جلسة نوعية للحكومة أمس حضرها مديرو المصارف العامة والخاصة لمناقشة تحديات القطاع ووضع تصور لبدء معالجة الإشكاليات. وقد «بدا» رئيس الحكومة عماد خميس حاسماً وواقعياً في طرحه لنية الحكومة البدء بالعمل لحلّ إشكاليات القطاع، منوهاً بأن الثقة يجب أن تكون أفضل من مستواها الحالي بين المصارف الخاصة والحكومة، مستنتجاً ذلك من عدم مشاركة سوى أربعة مصارف خاصة فقط في النقاشات خلال الجلسة، ومن معلومات يبدو أنها وصلته عن طبيعة العلاقة بين المصارف الخاصة والحكومة. وأكد أن السقف مفتوح، والحوار يجب أن يتمتع بشفافية عالية، فالمطلوب تصحيح العلاقة على أساس الثقة، مؤكداً أن الحكومة الحالية جاءت لتعمل، وهذا المهم، واعداً المصارف بالعمل لتذليل المشاكل.
ولكن الحذر كان سيد الموقف من جانب المصارف الخاصة، ولم تطرح كل ما في جعبتها على الطاولة المستديرة التي يديرها خميس، رغم كل طمأناته، حتى إنه طلب من كل من لديه رؤية تطويرية أو ملف فساد أن يرسله له شخصياً عبر قنوات اتصال خاصة لا تطلع على أي ملف، للبدء في معالجته ودراسته. وقد أشار وزير المالية مأمون حمدان بدوره إلى ضرورة طرح الإشكاليات كافة والتعامل بثقة مع الحكومة وخاصة أنه يعلم بوجود الكثير من الإشكاليات والملفات لم تطرحها المصارف خلال الاجتماع.
هذا وتلخصت مشاكل القطاع المصرفي الخاص التي عرضها ممثلو أربعة مصارف خاصة؛ بنسبة الخمسة بالألف التي تفرضها الحكومة حالياً على الأموال الخاصة لكل مصرف، إضافة إلى مشكلة الكفالات المتراكمة على المصارف الخاصة بملايين الدولارات، وإضافة إلى مشكلة القضاء والتلاعب فيه عبر بعض الأطراف في الدعاوى التي تكون المصارف طرفاً فيها إذ يتم وقف التنفيذ في آخر مراحل الدعوى وإطالتها سنوات من دون جدوى، رغم وجود محاكم مصرفية، وكانت تلك طروحات الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الإسلامي عبد القادر الدويك، شاركه فيها باقي الممثلين المتحدثين، إضافة إلى تعطل إطلاق اتحاد المصارف في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منذ سنوات، ومشكلة الديون المعدومة وغير العاملة.
إلى جانب السياق الاقتصادي الناجم عن الحرب وما فرضه من تحديات على القطاع وخاصة من باب تقلبات سعر الصرف والعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب، وهذا ما تحدث عنه عضو مجلس الإدارة التنفيذي لبنك الشرق جمال منصور.
وأشار الرئيس التنفيذي لبنك البركة سورية محمد الحلبي إلى تراجع بعض مؤشرات القطاع المصرفي الخاص، مثل انخفاض إجمالي الأصول (الموجودات) من نحو ١٠ مليارات دولار عام ٢٠١١ إلى ٣,٤ مليارات دولار حتى النصف الأول من العام الجاري (٢٠١٦)، مع انخفاض في إجمالي الايداعات من ٧,٥٥ مليارات دولار أميركي إلى نحو ١,٨٦ مليارات دولار.
كما لفت الرئيس التنفيذي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل سلطان الزعبي إلى أن معظم محافظ المصارف الخاصة تشكلت قبل الأزمة السورية، ونحو ٩٥٪ منها تعود لرجال أعمال كثير منهم مقيم ويعمل خارج البلد، ما أدى إلى خروج قسم كبير من هذه المحافظ لتمويل مشاريعهم الخارجية.
أما مشاكل المصارف العامة، فقد انحدرت إلى بعض الشؤون الادارية والروتينية التي يمكن حلها ومناقشتها في اجتماع آخر ليس بمستوى الاجتماع النوعي المنعقد، إذ بدت على رئيس الحكومة ملامح الانزعاج من طروحات بعض المصارف، ونبه إلى أن هذا الاجتماع ليس لمشاكل من هذا النوع. وأمهل المصارف العامة شهراً لتعديل أوضاعها مهما كلفها الأمر، وأنه لن يرضى أن تكون إلا بمستوى المصارف الخاصة لأنها هي الأساس في السوق، وإلا فسوف يتخذ إجراءاته بحق المديرين العامين.
الحاكم السابق لمصرف سورية المركزي (وزير الاقتصاد الحالي) أديب ميالة كان حاضراً، مكرراً تصريحاته بأن القطاع المصرفي صامد رغم سلسلة الأزمات التي مرت على المنطقة بشكل عام وسورية بشكل خاص، بدءاً بأزمة الحريري وحرب تموز ٢٠٠٦ والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ والحرب على سورية منذ ٢٠١١ حتى الآن، إذ لم يخرج ولا مصرف واحد من السوق. وعلى ذلك أضاف وزير المالية حمدان إن جميعها رابحة، مهما كانت أسباب الربح، وبأننا في سورية نطبق معايير المحاسبة العالمية، وهذا من أسباب صمود وتميز القطاع، إذ دول كثيرة لا تعتمد هذه المعايير. مضيفاً إن جميع المصارف الخاصة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بل إن مصرفين يقودان عملية التداول في البورصة.
بدوره أيد حاكم المركزي الحالي دريد درغام الإشكاليات التي عرضتها المصارف الخاصة، إذ كان قد اجتمع بممثليها من قبل، مطالباً بتكرار الاجتماعات بصورة شهرية، لإدارة الإشكاليات وفق مبدأ الأولويات، بالتركيز على مشكلة واحدة، لمعالجتها، ثم الانتقال إلى أخرى.. وهكذا، مشيراً إلى أنه ثمة مشاكل في إدارة السيولة، وأن المصارف هي الحل، لكنها تعاني من عدم وجود خبرات مصرفية فيها.
أما رئيس الحكومة فقد وعد ببدء العمل الجدي وبالتعاون مع المصارف لمعالجة ما أمكن من المشاكل المطروحة، وبخصوص الثغرات وليس الفساد في القضاء –على حدّ تعبيره– وعد باجتماع يضم المصارف ووزير العدل للبحث فيها ومعالجتها، طلب دراسة حول اتحاد المصارف لدراسته والبت فيه بسرعة ما دام يحقق المصلحة العامة.
وحول قصة تمويل رجال الأعمال والمضاربة وإخراج الدولار؛ أكد خميس أنه سوف يعالج بجدية وحزم، ولا أحد فوق القانون أبداً مهما كان نفوذه. ولن يسمح لأحد من أصحاب النفوذ بالتدخل في عمل المصارف لتحقيق مصالحه.
وعلّق وزير المالية حمدان بأن الإشكاليات التي تخص الضرائب على المصارف الخاصة، فهي قيد العمل، وسوف تحلّ قريباً، لكنها معقدة نوعاً ما لكونها مرتبطة بتكييف معايير المحاسبة العالمية مع النظام الضريبي في سورية.

مرور الكرام!

- أكد خميس نية الحكومة فتح سقوف استيراد مستلزمات الانتاج لأن الأولوية اليوم هي للإنتاج، وبأن الحكومة لن تتدخل في سوق الصرف إلا في ظروف معينة، ووفق منهجية وكميات مدروسة.
- كشف حاكم المركزي السابق أديب ميالة أن التدفق النقدي بالدولار الداخل إلى سورية يأتي من الصادرات والحوالات الخارجية ويقدر بين ٣ إلى ٤ ملايين دولار يومياً، وكان المصرف يتدخل إما بكامل المبلغ المتدفق إليه أو بزيادة نحو نصف مليون دولار.. حسب السوق.

تعليق

إن رفع سقف الاستيراد يعني زيادة الطلب على الدولار من المستوردين عن المستوى القائم حالياً، فإذا لم ترفع الحكومة سقف التمويل عبر المصارف، لسد الفجوة القائمة حالياً؛ فسوف ينتقل الطلب إلى السوق الموازية «السوداء» وبالتالي ارتفاعات جديدة في سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية (انخفاض في قيمة الليرة)، وهذا يعني زيادة في تكاليف الإنتاج الدولارية، أي في النتيجة أسعار أقل تنافسية للمنتجات السورية، وأجور حقيقية ضعيفة، وبالتالي تدمير لمنهج المنافسة في دعم النمو. لذا حري بالحكومة البحث عن سبل لامتصاص الضغوط التضخمية المتوقعة والحد منها فوراً، والبحث يبدأ من السياسة النقدية وينتهي بها. علماً بأن انخفاضات جديدة في الدخل الحقيقي سوق تدمرّ الطلب في السوف وتعزز من الركود وتضعف الاقتصاد أكثر فأكثر.

درغام لـ«الوطن»: أرباح تقييم مراكز القطع الأجنبي غير محققة وتحتاج إلى قرار غير مناسب حالياً

الحلبي: يمكن استخدامها لزيادة رأس المال لكن يخشى من تغييرات جديدة في سعر الصرف

ميالة: كل يوم يدخل إلى المصرف المركزي نحو ٤ ملايين دولار

حمدان: مشكلة الضرائب تتطلب تكييف معايير المحاسبة العالمية بالنظام الضريبي في سورية.. لكن الحلّ قريب

الدويك: نطالب بحلّ مشاكل الكفالات والتلاعب في القضاء

الزعبي: ٩٥٪ من المحافظ لرجال أعمال استخدموا جزءاً منها لتمويل مشاريعهم الخارجية

بالتزكية... مجلس اتحاد شركات التأمين!!

محمد راكان مصطفى

عقد يوم أمس اجتماع اللجنة العمومية غير العادية لانتخاب المجلس الدائم للاتحاد السوري لشركات التأمين، وتم انتخاب المجلس المؤقت بالتزكية، كما هو في ظل غياب أي حضور إعلامي. وكانت «الوطن» قد نشرت أمس معلومات تفيد بأن هناك رغبة بانتخاب المجلس المؤقت كما هو، من دون وجود أي ترشيحات من خارج المجلس المؤقت.
وفي التفاصيل تم عقد الجلسة برئاسة رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد لإعادة التأمين عزيز صقر لكونه أكبر الأعضاء، وبحضور المستشار القانوني في الاتحاد أسامة رستم وبعد أن تم اختيار مراقبين لإدارة الانتخابات، وبمشاركة ١٣ شركة تأمين وغياب شركة واحدة، وبحضور ممثل عن اتحاد وكلاء ووسطاء التأمين وممثل عن إدارة النفقات الطبية، تم انتخاب ياسر المشعل من المؤسسة العامة السورية للتأمين رئيساً، ومعتز قولي من شركة الاتحاد التعاوني للتأمين نائباً للرئيس، وبعضوية كل من مروان عفاكي من شركة المتحدة للتأمين، وعزت أسطواني من شركة المشرق العربي للتأمين وباسل عبود من الشركة السورية العربية للتأمين، وتم انتخاب كل من نبيل حنيدي وذو الفقار نصر عضوين رفيديين.
كما تم انتخاب المجلس التأديبي وفقاً للنظام الداخلي للاتحاد والمكون من أربعة أعضاء يحتوي ممثلين مرشحين عن شركات التأمين واتحاد وكلاء ووسطاء التأمين وشركات إدارة النفقات، وهم عبد القادر العلي، وحازم دويك وحازم تقي الدين ومالك حسن يرأسه رئيس الاتحاد.
وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس الاتحاد السوري لشركات التأمين (مدير المؤسسة العامة السورية للتأمين) ياسر المشعل أنه سيتم وفق برنامج زمني العمل على تعديل النظام الداخلي للاتحاد والأخذ بالحسبان للقضايا التي تحتاج إلى تعديل وفق الأولويات وأهمية العمل في بما يضمن الارتقاء بواقع السوق التأمينية.
يشار إلى أن رئيس الحكومة عماد خميس كان قد وجه المجلس المؤقت لاتحاد شركات التأمين بتسريع إجراءات انتخاب مجلس جديد للاتحاد، وشدد على ضرورة أن يكون أعضاء الاتحاد ممثلين عن شركات التأمين وأن يتم الفصل بين عمل الاتحاد ووكلاء ووسطاء التأمين وشركات إدارة النفقات الطبية وتحديد العلاقة مع الهيئة العامة للإشراف على التأمين.

صدق أو لا تصدق

١٠٠ ألف ليرة سورية قيمة أعلى منزل بدمشق في سجلات المالية

الوطن

بيّن مدير الضرائب على العقارات في الهيئة العامة للضرائب والرسوم عماد الآغا أن القانون رقم ٤١ للعام ٢٠٠٥ الجديد حقق العدالة الضريبية في بنودها إلى حين صدوره إلا أن أسعار العقارات ارتفعت خلال السنوات الأخيرة إلى نحو عشرة أضعاف لدور السكن وأحياناً إلى عشرين ضعفاً ما بات يستدعي تعديل القانون رقم ٤١ حيث إن القانون الحالي ينص على فرض ضريبة بيوع عقارية بنسبة ١٥٪ وهي لا تتجاوز مبلغ ١٥ ألف ليرة على قيمة منزل في سورية في حال كانت قيمته ١٠٠ ألف ليرة وقليل من البيوت التي تقدر قيمتها التخمينية لدى الدوائر المالية بمبلغ ١٠٠ ألف ليرة حيث إن النسبة الأعظم من دور السكن تتراوح قيمها المالية حسبما هم مسجل في الدوائر المالية بين ٣٥ و٦٥ ألف ليرة ومن ثم فإن نسبة ١٥٪ ضريبة عقارات على هذه المبالغ والقيم المحددة في الدوائر المالية لا تتناسب مع الأوضاع الحالية لسوق العقارات.
وخلال ندوة الأربعاء التجاري أمس حول رسوم البيوع العقارية ورسم الطابع أوضح الآغا أن تعديل القانون لو تم فإن المشرع سوف يحرص على تحقيق العدالة الضريبية بعد تحديد قيم وتخمين قيم دور السكن بحسب المنطقة، وسوف يتم فرض سعر محدد للمتر المربع الواحد بحسب كل منطقة من خلال أسس ومعايير جديدة لتصنيف المناطق وأسعار المساكن فيها بحيث لا تتجاوز الضريبة ١٪ على الأسعار. موضحاً أنه بعد هذا التصنيف فإن المنزل الذي يقدر ثمنه بحوالى ٢٠ مليون ليرة لن تتجاوز ضريبة البيوع العقارية عليه مبلغ ٢٠٠ ألف ليرة مشيراً إلى أن أي مكتب عقاري يتقاضى مبالغ تعادل عشرة أضعاف هذه المبالغ حيث هناك مكاتب عقارية تتقاضى نحو مليوني ليرة على دور السكن المبيعة وتصل إلى ١٠ مليون ليرة للفلل والمزارع. هنا تدخل بعض الحضور مطالبين بفرض الضريبة إذا على هذه المكاتب العقارية ما دامت تتقاضى هذه المبالغ الكبيرة في عمليات البيع والشراء. ليعود الآغا ويبين أن هذا الأمر ليس من اختصاص دوائر رسم البيوع العقارية وإنما تصبح من اختصاص دوائر المكلفين ضريبة الدخل في وزارة المالية وهي من يقوم بفرض الضرائب على هذه المكاتب بحسب الاختصاص وهي من تلاحقهم على أرباحهم المتحققة مضيفاً: إن فرض الضريبة عليهم لا ينهي المشكلة وسوف يستمر هؤلاء بتحصيل أتعابهم بأي طريقة بل يمكن أن يعكسوا هذه الضريبة لو تمت على المواطن في نهاية المطاف.

وفد تشيكي في ضيافة التجار

القلاع: مطلوب تسهيلات لرجال الأعمال السوريين

تلابا: سورية طائر الفينيق الذي سيحلق عالياً مجدداً

الوطن

أعرب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع عن أمله بأن تكون العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع جمهورية التشيك أفضل مما هي عليه، وخاصة أن التشيك دولة متقدمة في صناعة الآليات التي تفيد في عمليات البناء في سورية. وخلال لقائه نائب وزير الخارجية التشيكي للشؤون الاقتصادية مارتن تلابا أمس أشار القلاع إلى أن التبادل قائم ومستمر داعيا الحكومة التشيكية إلى تقديم التسهيلات الخاصة بمنح الفيزا للسوريين الذين يرغبون في القيام بنشاطات تجارية في التشيك. وأضاف من جانب آخر: إن العقوبات المفروضة على سورية أصابت المواطن السوري بالضرر البالغ، والأوروبيون عندما قاولوا لقد قاطعنا الحكومة السورية هم في حقيقة الأمر قاطعوا المواطن السوري حيث تحتاج سورية للغذاء والمواد الأولية ومستلزمات الأطفال والأدوية ومستلزمات تصنيعها.
ووصف بدوره نائب وزير الخارجية التشيكي للشؤون الاقتصادية مارتن تلابا سورية بطائر الفينيق وأنها قادرة على النهوض مجدداً. مبيناً أن التوافقات التي تمت خلال الزيارات السابقة ستسمر.
وكشف تلابا عن برنامج مقدم من جمهورية التشيك يتضمن عدة أقسام منها قسم إنساني وقسم تطويري وإعادة إعمار وآخر اقتصادي، وأن لدى التشيك الرغبة بالتعاون مع الوزارات والغرفة التجارية السورية، وذلك من خلال تنظيم بعثة من رجال الأعمال السوريين لجمهورية التشيك مع القيام بدعم البعثة الدبلوماسية في دمشق لأن هناك الكثير من الأعمال خلال الفترة القادمة موضحاً أن التشيك سوف تقوم بالأعمال التي تركتها البلدان الأوروبية وانه «علينا القيام بالأعمال نيابة عن الدول الأوروبية في سورية».
ودعا أمين سر غرفة تجارة دمشق محمد حمشو إلى فتح العلاقات الاقتصادية على مستوى المشاريع الصناعية والبنى التحتية وإعادة الإعمار وليس فقط حصرها بالاستيراد والتصدير والتبادل التجاري. وفي تصريح لـ«الوطن» توقع عضو مجلس إدارة غرفة التجارة أبو الهدى اللحام أن يتم إيجاد نظام مدفوعات بين البلدين يتخطى العقوبات الاقتصادية من خلال أسس تبادل تجاري مختلفة أو من خلال مصارف وقنوات خاصة لانسياب البضائع.